

سلسلة كتب
مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي

سياسات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي



إعداد: لمياء لطفي

في إطار مشروع مناهضة الزواج المبكر من خلال الفن في قرى مصر

2022



WWW.NWRCEGYPT.ORG

مشروع مناهضة الزواج المبكر في القرى المصرية بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

في إطار الورش التدريبية ضمن المشروع، أقمنا عدد من الورش في محافظات القاهرة الكبرى والدقهلية وقنا والشرقية. تضمنت الورش العمل على جزئين أحدهما متعلق ببناء الكوادر المجتمعية في المحافظات الأربعة، والآخر عمل على مواجهة الزواج المبكر من خلال الفن والذي استهدف الفتيات المعرضات للزواج المبكر. نقدم في هذه السلسلة من الكتيبات مادة تدريبية جُمعت من خبرات ومجهودات وأدلة مختلفة تم تصميمها واستخدامها في ورشنا التدريبية بالمشروع. عملنا على إتاحة هذه المادة التدريبية في شكل رقمي لإتاحتها للمهتمين من المدربين ومنظمات المجتمع المدني مع الإشارة لذكر المرأة الجديدة كمصدر للمادة التدريبية عند استخدامها.

إصدار تشريعات شاملة

- إصدار تشريعات شاملة شيء أساسي من أجل التصدي الفعّال والمنسّق لمواجهة العنف ضد المرأة"، فلا يمكن سد ثغرة وترك ثغرات كثيرة غيرها.
- ويوصي بإيجاد "أساس قانوني متين من أجل معالجة آفة العنف ضد المرأة"، من خلال تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة ومحاكمة مرتكبيها، ومن خلال إجراءات لمنع العنف، وتوفير الدعم والحماية للناجيات من العنف.
- ولشرح فكرة "التشريع الشامل"، سنقوم بعرض نماذج من توصيات أساسية، على شكل نقاط تتطرق إلى كل المستويات التي يجب العمل عليها.

الإطار النموذجي للتشريعات

ينبغي أن تتضمن التشريعات:

- تعريف التمييز ضد المرأة على أنه أيّ تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتحديدتها بشكل لا يسمح لبعض أنواع العنف بالإفلات من التعريف القانوني.
- حسم المسألة في ما يتعلق بحقوق الإنسان للضحية الناجية ووفقاً لمعايير المساواة بين الجنسين، حيثما توجد أوجه تنازع بين القانون العرفي و/أو القانون الديني ونظام العدل الرسمي.

إعلان إدانة الدولة للعنف

إدانة ودعوة جميع القيادات السياسية والدينية والثقافية والتعليمية إلى الخروج بإدانات علنية للعنف ضد المرأة بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي.

التنفيذ

يجب:

- توفير الحكومة ميزانية وافية لتنفيذ البرامج والأنشطة التي توّعي ضد العنف وتحاول الحد منه ومعالجة آثاره.
- تدريب الموظفين الرسميين وبناء قدراتهم لضمان أن يكونوا على دراية وأهلية لاستخدام واجباتهم الجديدة بعد صدور تشريعات جديدة.
- إنشاء أو تعزيز وحدات شرطة متخصصة ووحدات ادعاء متخصصة بشأن العنف ضد المرأة، وتوفير التمويل الكافي لأعمالها وإجراء تدريب متخصص لموظفيها.
- إنشاء محاكم خاصة أو إجراءات خاصة بالمحاكم تكفل معالجة قضايا العنف ضد المرأة في الوقت المناسب وبشكل فعّال.

الرصد

- يجب أن تنص التشريعات على إنشاء آلية محدّدة متعددة القطاعات للإشراف على تنفيذ التشريعات ورفع تقرير إلى البرلمان بصفة منتظمة، ويجب أن تُعقد في إطار هذه الآلية لقاءات شخصية مع الشاكيات/الناجيات من العنف لتقييم مدى فعالية سُبُل الإنصاف، بما في ذلك العقوبات التي تواجهها فئات محدّدة من النساء.
- ضمان أن وحدة مراقبة العنف ضد المرأة المنتمية إلى وزارة الداخلية تنشر اختصاصاتها على نطاق واسع وتتعاون مع وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة التعليم لتنفيذ استراتيجية قومية لمكافحة العنف الجنسي ضد المرأة.
- يجب ضمان وجود البيانات وتحديث السجلات حول العنف ضد المرأة، مع توفير هذه المعلومات للجمهور

تدابير استباقية

● يجب:

- تنظيم أنشطة للتوعية بحقوق الإنسان للمرأة، مع توفير الحكومة الدعم والتمويل لذلك.
- تعديل المناهج التعليمية لتغيير الأطر الاجتماعية والثقافية التمييزية.
- تدريب وسائل الإعلام على التعاطي مع قضايا المرأة.
- يجب وجود قانونية وسياسات ملزمة لتنفيذ هذه الواجبات.

حماية ودعم ومساعدة الضحايا

- على الدولة:
- توفير الدعم لإنشاء خدمات مساعدة الضحايا الناجيات من العنف، وأطفالهنّ.
- توفير الخدمات بشكل عادل للنساء في المناطق الحضرية والريفية.
- وضع خط هاتفي ساخن معني بالمرأة على المستوى الوطني.
- توفير مكان كمأوى أو ملجأ للمعتقات، لكل 10000 نسمة من السكان.

التحقيق

- ينبغي أن تنص التشريعات على:
 - - استجابة ضباط الشرطة فوراً لكل طلب التماس للمساعدة والحماية في حالات العنف ضد المرأة، وأن يولوا لهذه النداءات نفس الأولوية التي يولونها للنداءات المعنية بأفعال أخرى من العنف.
 - - إقرار أن المسؤولية عن الملاحقة القضائية لمرتكبي أعمال عنف ضد المرأة تقع على سلطات أعضاء النيابة لا على الشاكيات/الضحايا الناجيات من العنف.

الخصوصية

- ضمان سرية المعلومات (التواصل) الخاصة بالناجية.
- ضمان حق الناجية في مكان ملائم للتحقيق يضمن خصوصية والإحساس بالأمان أثناء التحقيق
- توقيع عقوبات رادعة ضد أي شخص أيا كان سلطته قام بتسريب أي معلومات خاصة بالناجية أو الواقعة أثناء التحقيق ولحين الفصل في القضية لوسائل الإعلام.

الإجراءات القضائية والأدلة

- على التشريعات أن:
- تحظر بشكل صريح الوساطة في جميع حالات العنف ضد المرأة سواء قبل أو أثناء الإجراءات القضائية.
- تكفل أن يكون للشاكيات الحق في العون القانوني المجاني والدعم المجاني في المحكمة، والحصول مجاناً على خدمات مترجم.
- تعطي للضحية الحق في عدم مواجهة المتهم أمام المحكمة.
- تمنع الأخذ بالتاريخ الجنسي للشاكية في الإجراءات المدنية والجنائية.

أوامر الحماية

يجب:

- جعل أوامر الحماية (كمنع المتهم من الاقتراب من الضحية) متاحة للشاكيات دون أي اشتراط بأن تقدّم الشاكية إجراءات قضائية أخرى، مثل الإجراءات الجنائية أو إجراءات الطلاق، ضد المتهم.
- عدم اشتراط تقديم دليل مستقل، طبي أو من الشرطة أو غير ذلك، من أجل إصدار أمر حماية عقب الإدلاء بشهادة شفوية مباشرة أو الإدلاء ببيان أو إقرار مشفوع بقسم من جانب الشاكية.
- عدم منح حضانة الطفل للجاني.

إصدار الأحكام

- ينبغي أن تزيل التشريعات الأحكام التي من شأنها النص على عقوبات مخففة بذريعة "جرائم الشرف" أو عدم العذرية أو إذا ما تزوج الجاني من ضحيته.
- إلغاء كافة الأسباب التخفيفية واستخدام المواد القانونية التي من شأنها تخفيف العقوبة على الجاني أو إفلاته من العقوبة.

الحماية الطبية

- وجود إجراءات وتدابير تضمن تحويل الناجية للرعاية الطبية سواء في حالة الإصابات أو للحماية من الأمراض المنقولة جنسياً أو للحماية من الحمل غير المرغوب فيه.
- ضمان تلقي الأطباء والمرضين للتدريب حول كيفية التعامل مع الناجيات وعدم تعريضهن للمزيد من الضغوط النفسية ويجب تعلم كيفية الحفاظ على أدلة العنف الجنسي والاغتصاب، وتوفير معدات للتعامل مع الاغتصاب في المستشفيات العامة والخاصة.

مؤسسة المرأة الجديدة

منظمة مصرية، غير حكومية، ذات توجه نسوي وقد بدأت نشاطها عام 1984. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ولا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة والتحرر من القمع.

nwrc@nwrcegypt.org

www.nwrcegypt.org